«الميزانيات»: رفع تقرير اللجنة بشأن «أسس التحاسب على عمليات النفط الخام والغاز» إلى مجلس الأمة

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي أمس الاثنين تكليف مجلس الأمة بدراسة وبحث النظام المالي المقترح من اللجنة المشكلة من وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية ووزارة المالية والمتعلق بأسس التحاسب على عمليات النفط الخام والغاز.

وأوضح رئيس اللجنة النائب د. عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن مرسوم التحاسب يتعلق بأسس التحاسب على عمليات استكشاف وإنتاج وتسويق النفط الخام والغاز، مضيفا إن «المرسوم عرض مرة أخرى على اللجنة وكانت عليه ملاحظات وخلاف خلال الفترة السابقة».

وقال الدمخي ان اللجنة سترفع تقريرها للعرض على مجلس الأمة متضمنا آراء مؤسسة البترول الكويتية ووزارة النفط ووزارة المالية وديوان المحاسبة والمكتب الفني للجنة الميزانيات والحساب الختامي ورأي اللجنة .

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

وأكد أن «الموضوع مهم ويبنى عليه أثر مالي كبير»، موضحا أن « الرؤية الأبرز ألا تحتفظ مؤسسة البترول بأموالها وإعطاء الدولة من تلك الأموال بناء على ما تقوم به المؤسسة من معطيات حسابية».

وشدد الدمخي في ختام تصريحه على ضرورة عرض تقرير اللجنة بهذا الخصوص في أولى الجلسات المقبلة لمجلس الأمة.

التحقيق في «الكاراكال واليوروفايتر»: دراسة آلية قانونية لدعوة الشركة المصنعة للطائرات والطرف الوسيط

عقدت لجنة التحقيق في عقدي طائرات الكاراكال العمودية وطائرات اليوروفايتر اجتماعا أمس الاثنين لاستكمال التحقيق في العقدين بحضور ممثلين عن ديوان المحاسبة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اجتماع اليوم «أمس» تناول ما يخص عقد الكاراكال وما يترتب عليه، بحضور ديوان المحاسبة على أن يتبعه في اجتماع لاحق دعوة إدارة الفتوى والتشريع.

وكشف عن أن اللجنة تدرس آلية قانونية لدعوة الشركة الفرنسية وممثليها، كما تدرس آلية قانونية للقاء الطرف الوسيط بالعمولة بين الشركة الفرنسية ووزارة الدفاع، والذي قد يكون سببا في فسخ هذا العقد.

جانب من اجتماع لجنة التحقيق في عقدي الكاراكال واليوروفايتر

بناء على الأعداد ونسب الدرجات العلمية والمعدل التراكمي

لاري لفصل خطة بعثات خريجي المدارس الحكومية عن المدارس الخاصة

أعلن النائب أحمد لاري عن تقدمه باقتراح برغبة بإصدار خطتين للبعثات الداخلية والخارجية لخريجي المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، وتحديد عدد مقاعد منفصلة للخطتين بناء على أعداد الخريجين ونسب الدرجات العلمية والمعدل التراكمي.

وجاء في نص الاقتراح إن وزارة التعليم العالي تعمل في كل عام دراسي على إعداد خطة البعثات الداخلية والخارجية للطلبة خريجي الثانوية العامة، ويتم خلالها تحديد عدد المقاعد الدراسية للبعثات الداخلية والخارجية موزعة على مختلف التخصصات والجامعات المحلية والخارجية المعتمدة حسب درجات الطلبة سواء في المدارس الأجنبية والعربية الخاصة أو في المدارس الحكومية على حد سواء.

والملاحظ من خلال الخطط السنوية لخريجي الثانوية العامة حصول طلبة المدارس الأجنبية والعربية الخاصة على النسبة الأكبر من التخصصات العلمية المتميزة في البلدان المختلفة على اعتبار أن نسبة الحاصلين من خريجيها على درجات «100 %» لعدد كبير منهم بحسب النظام الدراسي المختلف عن المدارس الحكومية، بينما خريجو المدارس الحكومية لا يتجاوز عدد الحاصلين على تلك النسبة أصابع اليد الواحدة، وبذلك يستأثر طلبة المدارس الأجنبية والعربية الخاصة على المقاعد في التخصصات العلمية المتميزة، ويؤدي ذلك إلى حرمان عدد كبير من خريجي المدارس الحكومية من الحصول على المقاعد التي يحصل عليها نظراؤهم من خريجي المدارس الأجنبية والعربية الخاصة، ما يعني عدم تمكن خريجي المدارس الحكومية من التقدم والاستفادة من تلك المقاعد، وهو ما يحصل سنوياً حسب خطة البعثات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي، وبالتالي يقع غبن على طلبة المدرس الحكومية، والأجدر أن تقوم الوزارة بمعالجة هذا الأمر بمنظور العدل والمساواة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بإصدار خطة للبعثات الداخلية والخارجية لخريجي المدارس الأجنبية والعربية الخاصة، وخطة بعثات داخلية وخارجية لخريجي المدارس الحكومية، وتحديد عدد مقاعد منفصلة للمدارس الحكومية عن المدارس الأجنبية والعربية الخاصة بناء على تحديد أعداد الطلبة الخريجين ونسب الدرجات العلمية والمعدل التراكمي.

أحمد لاري

طالبه أيضا بسرعة تشكيلها

الدمخي: على رئيس الوزراء اختيار رجال دولة يؤمنون ببرنامج عمل الحكومة

طالب النائب د. عادل الدمخي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف بضرورة الإسراع في تشكيل حكومته وتغيير آلية اختيار الوزراء لانتقاء رجال دولة بناء على برنامج عمل الحكومة.

وبارك الدمخي في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة لرئيس مجلس الوزراء الثقة الجديدة من القيادة السياسية وتكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة.

وأشار إلى أن الوضع اليوم أصبح مختلفاً خصوصا بعد تقديم الحكومة برنامج عملها، مشدداً على ضرورة أن يكون اختيار الوزراء بناء على هذا البرنامج الذي تؤمن به الحكومة وقدمته إلى مجلس الأمة.

وقال الدمخي " نريد وزراء يتحدثون عن برنامج عملهم ورؤاهم فلا يجوز أن يتم اختيار وزير من دون أن يتكلم عن خطته الإصلاحية لوزارته "، لافتا إلى أهمية أن يعرف الناس رؤية الوزير الإصلاحية في وزارته قبل أن يتم اختياره.

وأكد الدمخي أهمية أن يكون هناك تغيير في اختيار الوزراء لكي يأتي رجال دولة مستعدين للمحاسبة على ما يطرحونه من رؤي وإصلاحات.

وأضاف إن الوزير يجب أن يكون مستعدا للنقاش والتفاوض في الاقتراحات بقوانين التي يقدمها مجلس الأمة والمشاريع بقوانين التي تضمنها برنامج عمل الحكومة.

وطالب الدمخي بسرعة الانتهاء من التشكيل الوزاري، مشيرا إلى أن التأخير الزائد ليس في مصلحة الحكومة والمجلس كونه يؤخر مصالح الشعب.

وأوضح أن الخاسر الوحيد سيكون هو الشعب ومصالح الدولة أما الرابحون من هذا الأمر فهم الفاسدون الذين يريدون المماطلة وإيقاف الحياة البرلمانية حتي لا تتم محاسبتهم.

وشدد الدمخي على أهمية اختيار وزراء يكونون رجال دولة لديهم رؤى، ويؤمنون ببرنامج عمل الحكومة واقتراحات مجلس الأمة.

وذكر إن " الناس ملت ووصل الأمر إلى أنه بعد التفاؤل الكبير، وبعد خطابات القيادة السياسية والحرب على نهج الفساد السابق أصبح هناك كلام عن الرجوع إلى المربع الأول " .

وحذر الدمخي من أن التكلفة السياسية لهذا الأمر خطيرة على الدولة، مؤكدا أن المواطنين يريدون الإنجازات والتركيز على إصلاحات حقيقية ويريدون أن يروا حياة برلمانية منتجة.

العصفور يقترح عرضا مرئيا أمام المجلس لمن يرشح وكيلاً للوزارة

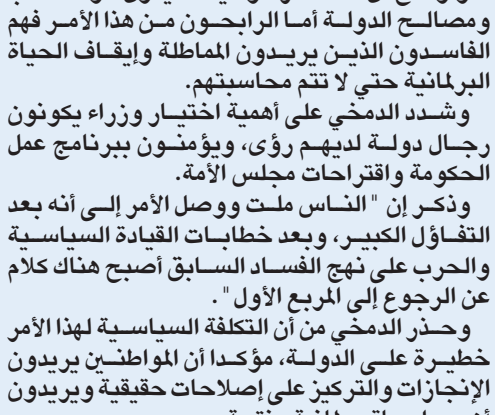
سعود العصفور

تقدم النائب سعود العصفور باقتراح برغبة اشترط فيه على من يتم اختياره للتعيين بدرجة وكيل وزارة تقديم عرض مرئي أمام مجلس الأمة أو إحدى لجانه لتصوره عن تطوير العمل في الجهة الحكومية.

المطر للمعجل: ما دور «الزراعة» في حماية المنتج الزراعي الوطني للحفاظ على الأمن الغذائي؟

وجه النائب أ.د ..حمد المطر سؤالا الى وزير الدولة لشؤون البلدية جاء كما يلي: تولي دول العالم المختلفة اهتماما واضحا بتنمية ثروتها الزراعية بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من منتجاتها الزراعية المحلية، وقد ظهرت أهمية الحفاظ على الأمن الغذائي واضحة جلية إبان فترة انتشار وباء كورونا في العالم، وما تبع ذلك من صعوبة النقل بصورة عامة، وبخاصة نقل المنتجات الزراعية لكونها أكثر عرضة للتلف السريع.

ولما كانت الكويت لديها القدرة على تحقيق قدر كاف من أمنها الغذائي من خلال المزارع الوطنية – حيث توجد بالبلاد مساحات زراعية تسمح باستغلالها في أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والداجنة – تتبع لرقابة وإشراف الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – بيان دور الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في حماية المنتج الزراعي الوطني للحفاظ على الأمن الغذائي خلال أزمة كورونا وأزمة الحرب القائمة حاليا.

2 – توضيح نسب الاكتفاء الذاتي الحالية لجميع القطاعات الزراعية المنتجة في البلاد.

3 – هل توجد زيادة في الإنتاج الزراعي خلال السنوات الثلاث الماضية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بنسب الزيادة، وإذا كانت الإجابة النفي، فيرجى توضيح أسباب ومبررات ذلك.

4 – هل توجد خطة لزراعة محاصيل زراعية جديدة تناسب أجواء الكويت باتباع أساليب الزراعة الحديثة؟ مع توضيح هذه الخطة، إن وجدت.

5 – ما دور الهيئة في الاهتمام بصحة المنتجات الزراعية في البلاد؟ وما مدى قدرتها على مواجهة الأمراض الوبائية المعدية للزراعات؟

6 – ما دور الهيئة في الكشف ومتابعة الأمراض الزراعية احترازيا قبل ظهور المرض؟

7 – هل يوجد برنامج تحصين تتبعه الهيئة للأمراض الزراعية المتوطنة في البلاد؟ وما البرنامج –إن وجد؟

حمد المطر

كما وجه سؤالا ثانيا لوزير البلدية جاء كالتالي: تعد أنشطة الزراعة والرعي والصيد من أقدم الأنشطة التي عرفها الإنسان، حيث ارتبط وجوده في أي مكان بتوافر الغذاء اللازم لبقائه حيا، لذا تولي دول العالم المختلفة اهتماما واضحا لتحقيق الأمن الغذائي خصوصا في ظل انتشار الأمراض المعدية والأوبئة في الفترة الأخيرة، وقد ظهرت أهمية توفير الأمن الغذائي واضحة جلية إبان فترة انتشار وباء كورونا في العالم، وما تبع ذلك من صعوبة النقل بصورة عامة بما في ذلك نقل المواد الغذائية وبالتالي توفيرها في الأسواق.

ولما كانت الكويت لديها القدرة على توفير قدر كاف من أمنها الغذائي من خلال المزارع الوطنية – إذ توجد في البلاد مساحات زراعية تسمح باستغلالها في أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والداجنة – تتبع لرقابة وإشراف الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

ونص القانون رقم 94 لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في مادته الثانية على أن: «الغرض من إنشاء الهيئة هو القيام بالأعمال المتعلقة بتنمية الزراعة بقطاعاتها النباتية والحيوانية وتطويرها وتنمية الثروة السمكية وحمايتها..»، ومنح القانون سالف الذكر للهيئة الصلاحيات الكافية للقيام بدورها المنوط بها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ماذا قدم مجلس الإدارة الحالي للحفاظ على الأمن الغذائي وتنميته؟

2 – ما خطة عمل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لتنمية المنتج الوطني والحفاظ عليه؟

3 – ما القرارات المتخذة من مجلس إدارة الهيئة لمواجهة الأزمات العالمية؟ مع تزويدي بجميع محاضر اجتماعات مجلس الإدارة لآخر ثلاث سنوات.

4 – ما المؤهلات العلمية والخبرات العملية للعاملين في قطاعات وإدارات الهيئة؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من السيرة الذاتية لكل منهم.